

منظمة الطيران المدني الدولي

الجمعية العمومية – الدورة الخامسة والتلاثون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٣-٢: الانتقال الى سياسة جديدة للتعاون الفني

ملخص

تقدم هذه الوثيقة تقريراً أولياً عن اجراءات المتابعة بشأن قرار الجمعية العمومية A33-21: تحديث السياسة الجديدة بشأن التعاون الفني. وتقدم تحديثاً عن التنفيذ التدريجي لمفهوم الاكتفاء بالعدد الأساسي للموظفين والدمج التدريجي لادارة التعاون الفني في هيكل المنظمة وتشغيل آلية تمويل تنفيذ أهداف الايكاو. وتقدم الوثيقة معلومات عن تطوير مهمة تأمين الجودة كخدمة تقدمها ادارة التعاون الفني الى الدول المتعاقدة وعن التقدم المحرز في اعداد نهج ذي وجهة تجارية لادارة وتشغيل ادارة التعاون الفني. وتقرح الوثيقة أيضاً تحديث السياسة الجديدة للتعاون الفني وتقدم قراراً موحداً يشمل كل نشاطات وبرامج التعاون الفني.

١- مقدمة

١-١ بعد دراسة الوثيقة A33-WP/193, EX/1 – الانتقال الى سياسة جديدة للتعاون الفني، اعتمدت الجمعية العمومية في دورتها الثالثة والثلاثين القرار A33-WP/21. وتكلف الجمعية العمومية، في الفقرة الثانية عشرة من منطوق القرار موضوع هذه الوثيقة، المجلس بتقديم تقرير الى الدورة العادية المقبلة للجمعية العمومية بشأن الخطة والاجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وابعاد قرار موحد بشأن جميع أنشطة وبرامج التعاون الفني لكي تنظر فيه.

٢- التقدم المحرز في تنفيذ السياسة الجديدة للتعاون الفني

١-٢ ترتبط زيادة فاعلية وكفاءة ونتاجية المنظمة في تشغيل ادارة التعاون الفني في الفترات الثلاث المنصرمة ارتباطاً مباشراً بالتنفيذ المتواصل للسياسة الجديدة للتعاون الفني. وقد اعتمدت هذه السياسة أولاً للتصدي للعجز المزمع الذي أعاق تشغيل ادارة التعاون الفني منذ حوالي عشر سنوات، وقد اعتمدت الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العمومية هذه السياسة بهدف تعزيز برنامج التعاون الفني وتوسيع نطاق تنفيذه الى أمثل وجه مع الحد الأدنى من التكاليف التشغيلية. ونتيجة لذلك، تحسن الوضع المالي للبرنامج تحسناً ملحوظاً وأزيل العجز في تكاليف الخدمات الادارية والتشغيلية. وتم تحقيق فائض في السنوات الست الماضية باستثناء عام ٢٠٠٢، في حين تم توفير التكاليف من خلال تخفيض مستويات التوظيف في ادارة التعاون الفني. وازدادت ميزانية برنامج التعاون الفني من ٣٩,٩ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ الى ما يقدر بـ ٩٣,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣.

٢-٢ من حيث المبدأ، تعتمد السياسة الجديدة على التنفيذ التدريجي لمفهوم الاكتفاء بالعدد الأساسي للموظفين والدمج التدريجي لإدارة التعاون الفني في هيكل المنظمة وانشاء آلية لتمويل تنفيذ أهداف الايكاو. وتشدد الأهداف في السياسة الجديدة على التنفيذ العالمي للقواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو وخطط الملاحه الجوية بالإضافة الى اعداد البنية الأساسية للطيران المدني وتطوير الموارد البشرية للدول النامية التي تحتاج الى مساعدة الايكاو.

٣-٢ أعطت الجمعية العمومية في قرارها A33-21 تعليمات لاعداد وظيفة تأمين الجودة تقدم الى الدول في اطار المشاريع التي تتدف من أطراف غير الايكاو، وذلك على أساس استرداد التكاليف وادخال ممارسات ذات وجهة تجارية في نشاطات ادارة التعاون الفني. ويرد أدناه تحديث لتنفيذ العناصر المذكورة أعلاه.

٣ - التنفيذ التدريجي لمفهوم الاكتفاء بالعدد الأساسي للموظفين

١-٣ اعتمد مفهوم الاكتفاء بالعدد الأساسي للموظفين في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العمومية للابقاء على الحد الأدنى من الموظفين الدائمين اللازمين لتنفيذ نشاطات برنامج التعاون الفني للايكاو، بما في ذلك النشاطات الاستشارية والتنظيمية، وتنفيذ برنامج بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي. ويعتمد هذا المفهوم على مبدأ خروج الموظفين بطبيعة الحال من الادارة، فالمناصب التي تشغر اما أنها لا تشغل واما أنها تشغل بموظفين ينقلون ضمن الادارة عند تمتعهم بالكفاءة اللازمة. وبالنسبة لبرنامج أكبر حجماً، يتم تعيين موظفين مؤقتين اضافيين حسب الاقتضاء. ويجب أن يتكافأ عدد الموظفين مع الحجم الفعلي للبرنامج. وقدّر في الأساس أن العدد الأساسي للموظفين سيصل الى حوالي ٤٠ موظفاً مع اضافة الموظفين المؤقتين الذين يعينون للعمل في اطار برنامج تزيد قيمته على ٢٥ مليون دولار أمريكي.

٢-٣ لقد تم بشكل اطرادي تخفيض عدد موظفي ادارة التعاون الفني، بما في ذلك عدد الموظفين في البرنامج العادي التي تمول تكاليفهم من ميزانية التعاون الفني (AOSC)، وذلك من ٢٥٨ موظفاً في عام ١٩٨٤ الى ٧٥ موظفاً في عام ٢٠٠٣. وخلال الفترات الثلاثية الماضية، خُصص، حيث أمكن وحسبما الأمر، عدد الموظفين الدائمين ضمن ادارة التعاون الفني الى مستوى مناسب ومستديم في ضوء تقييم حجم تنفيذ البرنامج بأكثر واقعية. وقد أدى ذلك الى تحقيق توازن موائم بين حجم البرنامج الفعلي (ايراد) وعدد الموظفين (الانفاق) من خلال الاحتفاظ بالحد الأدنى فقط من الموظفين الدائمين اللازمين لاعداد وتنفيذ البرنامج. وقد حققت وفورات كبيرة في التكاليف عن طريق تجميد المناصب في أقسام متعددة واعادة تحديد الأولويات باستخدام الموظفين المؤقتين والاستشاريين على فترات تكاليف قصيرة للاضطلاع بمهام محددة حسب الاقتضاء. وجدير بالاشارة الى أن حجم البرنامج قد تم تحديده بشكل مستقر وكان دائماً يتخطى مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي مع معدل تنفيذ يتراوح بين ٨٠ و ٨٥ في المائة، ويعتبر هذا المعدل أعلى من حجم التنفيذ الذي كان متوقعا بمقدار ٢٥ مليون دولار أمريكي مع اعتماد مفهوم العدد الأساسي للموظفين البالغ ٤٠ موظفاً. لذلك، ظهرت الحاجة الى اعادة تحديد عدد الموظفين الدائمين ليتكافأ مع متوسط تنفيذ البرنامج، ويقدر هذا العدد حالياً بحوالي ٦٠ موظفاً باستثناء موظفي البرنامج العادي الممولة وظائفهم من ميزانية تكاليف الخدمات الادارية والتشغيلية.

٤ - دمج ادارة التعاون الفني في هيكل المنظمة

١-٤ فيما يتعلق بالدمج التدريجي لإدارة التعاون الفني في هيكل المنظمة، نصت الجمعية العمومية في قرارها A33-21 على أنه ينبغي تحقيق المزيد من دمج نشاطات الايكاو من خلال تحديد واضح لمهام كل ادارة وتعزيز التعاون وتنسيق نشاطات كل منها وتجنب ازدواج الجهود والتكرار. ومع اعادة التأكيد على أن برنامج التعاون الفني نشاط دائم له أولوية من أنشطة المنظمة ويكمل دور البرنامج العادي في تقديم الدعم للدول، ربطت الجمعية العمومية هذا النشاط بوضوح بالتنفيذ العالمي للقواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو وخطط الملاحه الجوية، ويعتبر تعزيز هذا النشاط من أهم الأهداف الاستراتيجية للايكاو. وقد أخذت أيضاً الجمعية العمومية علماً بأن ادارة التعاون الفني هي إحدى الوسائل

الأساسية التي تساعد بها الايكاو الدول في سد الثغرات المحددة من خلال نشاطات الايكاو في مجال التقييم والتدقيق. وفي هذا الاطار، أقرت الجمعية العمومية بأنه من خلال توفير الأموال من مصادر خارجة عن الميزانية، ستسمح الايكاو للبرنامج بتوسيع نطاق خدماته ليشمل مساعدة الدول في مجالات السلامة والأمن وكفاءة الطيران المدني. وفي نهاية المطاف، أكدت الجمعية العمومية على أنه ينبغي تعزيز برنامج التعاون الفني على مستوى المكاتب الاقليمية وعلى المستوى الميداني لتعزيز كفاءته وفعاليتيه.

٢-٤ جدير بالإشارة الى أن المجلس، عند النظر في موضوع دمج ادارة التعاون الفني في هيكل المنظمة في الدورة ١٤٩، قد ميز بين الجوانب الوظيفية وبين الجوانب المالية على الشكل التالي:

٣-٤ الدمج الوظيفي

١-٣-٤ يعتبر الدمج الوظيفي لنشاطات برنامج التعاون الفني في نشاطات البرنامج العادي عملية متواصلة التنفيذ قد حققت تقدما ملحوظا منذ اعتمادها في عام ١٩٩٦، وستواصل خلال الفترة الثلاثية المقبلة. وعلى مستوى المنظمة بشكل عام، تهدف هذه العملية الى تعزيز ونتاجية وكفاءة وفعالية المنظمة من خلال زيادة التعاون فيما بين ادارة التعاون الفني وادارات الايكاو الأخرى وتجنب الازدواج من خلال ضمان أن النشاطات تنفذها أكثر الوحدات التنظيمية كفاءة والموظفين أهلية دونما ازدواج في الجهود ما بين البرنامج العادي وبرنامج التعاون الفني.

٢-٣-٤ في الفترة الثلاثية ٢٠٠١-٢٠٠٤، واصلت ادارة التعاون الفني سعيها للحصول على مساعدة الادارات والمكاتب الأخرى في المنظمة في تنفيذ برنامجها، وقد تم توفير ذلك بفعالية، بما في ذلك التنسيق ما بين نشاطات البرنامج العادي في مجال التنظيم والتقييم والتدقيق ونشاطات ادارة التعاون الفني في تنفيذ الاجراءات التصحيحية. ووفقا لذلك، فان التنسيق الفعال مع ادارة الملاحة الجوية قد زاد من تأثير برنامج التعاون الفني على تنفيذ القواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو في الدول النامية من خلال الرصد الفعال لمواءمة المشاريع مع القواعد والتوصيات ذات الصلة، وقد ساعد ذلك في تفادي الازدواجية عند بذل الجهود في اطار نشاطات المتابعة للبرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة. وقد حقق التقدم في اطار التنسيق فيما بين ادارة النقل الجوي وادارة التعاون الفني من خلال تنفيذ برنامج متابعة أمن الطيران لادارة التعاون الفني بهدف سد الثغرات التي تم تحديدها في عمليات التدقيق التي نفذتها وحدة تدقيق أمن الطيران.

٣-٣-٤ قد أدى تعزيز التعاون فيما بين المكاتب الاقليمية وادارة التعاون الفني في مجال اعداد وتنفيذ مشاريع التعاون الفني الى تسهيل رصد المشاريع وتنفيذها، مما زاد الانتاجية. ومع الزيادة الكبيرة في المشاريع من نوع اتفاق الخدمات الادارية وتوافر مصادر التمويل بخلاف مصادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ساهمت المساعدة الفعالة والموقوتة المقدمة من الادارة القانونية في استعراض اتفاقات التعاون الفني وعقود المشتريات وترتيبات التمويل في تمكين ادارة التعاون الفني على توسيع نطاق مصادر التمويل وفئات المشاريع لتتخطى الحدود التقليدية، وذلك مع حماية المنظمة من احتمال مواجهة المطالبة بالتعويض وتحمل مسؤولية قانونية معينة والمطالبة بدفع تعويضات عن الضرر.

٤-٤ الدمج المالي

١-٤-٤ وفقا لقرار الجمعية العمومية A33-21، ينبغي مواصلة الدمج المالي بصورة تدريجية. وقد أكدت الفقرة السابعة من المنطوق قرارا من المجلس يقضي بنقل خمسة عشر موظفا يعملون في فرع الشؤون المالية وفرع شؤون الموظفين وتمول تكاليفهم حاليا من ميزانية التعاون الفني، نقلهم تدريجيا الى ميزانية البرنامج العادي في الفترة الثلاثية الحالية والتالية، وذلك على أساس نقل ثلاثة موظفين كحد أدنى لكل ميزانية لفترة ثلاثية. ولكن نظرا للقيود المفروضة على ميزانية البرنامج العادي، لم تنفذ عملية الدمج المالي للموظفين كما تم التخطيط لها في الفترة الثلاثية ٢٠٠١-٢٠٠٤.

وخلص المجلس أيضا الى أنه لن يكون من الممكن تنفيذ النقل التدريجي للموظفين خلال الفترة الثلاثية القادمة. لذلك، مازالت تكاليف الموظفين البالغ عددهم ١٥ موظفا مقيدة في جزء ميزانية التعاون الفني بميزانية الفترة الثلاثية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وتبلغ هذه التكاليف ٦٦٧ ٠٠٠ دولار أمريكي و ٦٨٦ ٠٠٠ دولار أمريكي و ٦١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي على التوالي.

٥- آلية تمويل تنفيذ أهداف الايكاو

١-٥ مع الاقرار بحاجة الايكاو الى تحسين قدراتها لتعبئة الموارد، تم تحديد مفهوم " آلية تمويل تنفيذ أهداف الايكاو " لكي ترتبط بصورة استراتيجية مع الآلية المقترحة لتمويل المشاريع بهدف دعم تنفيذ القواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو وخطط الملاحه الجوية. وتبعاً لذلك، أقرت الجمعية العمومية في دورتها الحادية والثلاثين في عام ١٩٩٥ انشاء الآلية كعنصر من العناصر الأساسية للسياسة الجديدة للتعاون الفني. وان الجمعية العمومية في الفقرة ١٠ من منطوق قرارها A33-21، واصلت حث الدول وشركاء الانماء الآخرين على المساهمة في هذه الآلية.

٢-٥ لقد تمت زيادة تعبئة الموارد لنشاطات التعاون الفني للايكاو من مصارف التنمية والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص من خلال انشاء الآلية المذكورة، على الرغم من أن هذه الموارد ليست في المستوى المتوخى. وفي وجه الخصوص، ازدادت مشاركة القطاع الخاص وصناعة الطيران في الفترة الثيثة ٢٠٠١-٢٠٠٤ في تمويل المشاريع المنفذة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي.

٣-٥ ولكن بالنسبة الى التشغيل الفعلي للآلية، جدير بالاشارة الى أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة لاقناع الدول المتعاقدة بالمساهمة في الآلية، لم يحقق لغاية الآن أي مساهمة حقيقية في الصندوق العام. لذلك، عدلت ادارة التعاون الفني عن استخدام الطرق الاعتيادية لتعبئة الأموال وراحت تستخدم آلية تعتمد على المشروع بحد ذاته حيث تطلب تقديم الأموال على أساس كل مشروع على حدة أكان اقليمياً، دون اقليمي أو خاص بدولة ما.

٤-٥ من جهة أخرى، حصلت زيادة مضطردة للأموال التي تقدمها الدول المتعاقدة نفسها لتمويل مشاريعها للطيران المدني، تشكل حالياً ٩٥ في المائة من مجموع البرنامج. أما النشاطات التي تمولها الصناديق الانتمانية واتفاقات الخدمات الادارية ومشاركة الحكومات في التكاليف وخدمة مشتريات الطيران المدني، فقد ازدادت رواجاً. وازدادت على وجه الخصوص اتفاقات الخدمات الادارية تدريجياً من ٠,٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣ الى ٣,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣.

٦- هيكلية ذات وجهة تجارية وآلية التنفيذ

١-٦ اقراراً منها بأن شركاء التنمية الجدد ومؤسسات التمويل الجديدة ينتظرون من منفيدي المشاريع التي يمولونها التنفيذ السريع والفعال للمشروع، ومعلومات مفصلة وفعلية عن نشاطات المشروع والأوضاع المالية بالإضافة الى الالتزام ببعض قواعدهم التي تجد الايكاو صعوبة في الامتثال لها وفقاً للإجراءات الحالية التي تتبعها، فقد حثت الدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العمومية المجلس والأمين العام أن يعتمدا هيكلية وآلية للتنفيذ لكي تستخدمها ادارة التعاون الفني على أساس ممارسات ذات وجهة تجارية للسماح بشراكات مثمرة مع شركاء التمويل والدول المنتفعة (قرار الجمعية العمومية A33-21، الفقرة ٨ من المنطوق).

٢-٦ أقر المجلس عند النظر في هذا الموضوع أنه في حين ينبغي لبرنامج التعاون الفني أن يواصل تحقيق هدفه الأساسي ألا وهو مساعدة الدول وفقاً لمبدأ استرداد التكاليف، فمن الضروري توفير بعض المرونة في ضوء تغيير

الظروف والتطورات العالمية، ولكن مع ممارسة درجة ملائمة من الرقابة والعمل في اطار قواعد واجراءات الايكاو وهذا الموضوع مقدم لنظر الجمعية العمومية في الوثيقة A35-WP/15, EX/4.

٧- مهام دعم الاجراءات التصحيحية لادارة التعاون الفني

٧-١ لقد تم توسيع الدور التنظيمي التقليدي للمنظمة لاعتماد وتعديل القواعد والتوصيات الدولية ليشمل مهام التدقيق الالزامي للدول المتعاقدة يهدف الى تحديد الثغرات في تنفيذ القواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو، وذلك من خلال انشاء البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP) ومؤخرا البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران (USAP). وبما أن برنامجي الايكاو في مجال التدقيق يشكلان الأدوات الفعالة في تركيز الدعم والمساعدة على الاحتياجات المحددة للدول المتعاقدة، فإن التصور الناشئ قد أدى الى تغيير تركيز أهداف الايكاو في مجال التعاون الفني لزيادة تأثير ادارة التعاون الفني على التنفيذ العالمي للقواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو من خلال التنفيذ والتطبيق الفعال لاجراءات المتابعة والتدابير التصحيحية. وفي هذا الاطار، قد عادت الجمعية العمومية وأكدت على أن ادارة التعاون الفني تعتبر من الوسائل الأساسية التي تساعد الايكاو بها الدول في معالجة أوجه القصور المحددة من خلال أنشطة الايكاو في مجال التقييم والتدقيق (الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العمومية A33-21).

٧-٢ ان الأموال التي حددها المجلس وهي بقيمة ٤٣٥ ٠٠٠ دولار أمريكي من اشتراكات الدول المتأخرة، قد استخدمت بطريقة فعالة لاعداد وثائق المشاريع للاجراءات التصحيحية المطلوبة من الدول النامية كمتابعة لعمليات التدقيق المنفذة في اطار البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية. وخصص المجلس أيضا من فائض ميزانية التكاليف الادارية والتشغيلية للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لنشاطات تطوير المشاريع للدول الأقل نموا. ولم تخصص بعد ذلك أي أموال اضافية لدعم التدابير التصحيحية في مجال سلامة الطيران في الفترة الثلاثية ٢٠٠١-٢٠٠٤. وفي مجال أمن الطيران، أقر المجلس مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في اطار خطة عمل أمن الطيران لتمويل واعداد وثائق المشاريع كمتابعة لتدقيق أمن الطيران.

٨- وظيفة تأمين الجودة

٨-١ متابعة للفقرة ٦ من منطوق قرار الجمعية العمومية A33-21، نظر المجلس في اعداد مهمة لتأمين الجودة كخدمة تقدمها ادارة التعاون الفني الى الدول المتعاقدة، بناء على طلبها وعلى أساس استرداد التكاليف، للاشراف على المشاريع التي تنفذها الأطراف الأخرى خارج برنامج التعاون الفني للايكاو. وفي تقديم التقييم والرصد والمتابعة المستقلة لمشاريع المساعدة الفنية في أي مرحلة من مراحل المشروع، يجب التركيز على تحليل كفاءة عملية ادارة المشروع ونوعية وفعالية تحقيق أهداف هذا المشروع بالاضافة الى تقييم تأثيره الفعلي على تنفيذ القواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو.

٨-٢ جدير بالاشارة الى أن أداء الايكاو في اطار الوظيفة المتوقعة لتأمين الجودة لا تتعارض بأي وجه مع مصالح الهيئات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع المساعدة الفنية خارج برنامج التعاون الفني. ووفقا لذلك، يجب ألا تقدم الايكاو خدمات تأمين الجودة بالتنافس مع أي طرف آخر. وبالإضافة الى ذلك، ستطور هذه المهمة وفقا لمنهجية تأمين الجودة التي سنتبناها الايكاو والتي هي في طور الاعداد في الوقت الحالي. وعند استكمال هذه المنهجية، يجب ارسال الوثيقة التي تكون قد أعدتها الأمانة العامة الى الدول المتعاقدة رفق كتاب للمنظمة لابلغها بالخدمات الجديدة التي توفرها الايكاو.

٩- تحديث السياسة الجديدة للتعاون الفني للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧

٩-١ عند تقييم التقدم المحرز في تنفيذ العناصر المذكورة أعلاه للسياسة الجديدة للتعاون الفني، أقر بضرورة تحديث التدابير التالية:

٩-١-١ تمشياً ومعدل تنفيذ البرنامج بمقدار ٦٠ مليون دولار أمريكي، ينبغي تحديد العدد الجديد للموظفين الدائمين بإدارة التعاون الفني على أساس ٦٠ موظفاً تقريباً، باستثناء موظفي البرنامج العادي التي تمول تكاليفهم ميزانية التكاليف الإدارية والتشغيلية. وبالنسبة لبرنامج يتخطى مقدار ٦٠ مليون دولار، ينبغي تعيين موظفين واستشاريين مؤقتين، حسب الاقتضاء، لفترة لا تتجاوز الفترة المحددة لتنفيذ البرنامج. وتعبير آخر، ينبغي لإدارة التعاون الفني أن تقيم توازناً بين البرنامج المنفذ والموظفين العاملين على تنفيذه. وينبغي لهذا التوازن أن يتم على أساس نقادي العجز وكفالة الاسترداد التام للتكاليف.

٩-١-٢ بالنسبة للدمج المالي لخمسة عشر موظفاً في البرنامج العادي الممولة تكاليفهم من ميزانية التكاليف الإدارية والتشغيلية والذي لم ينفذ في الفترة الثلاثية ٢٠٠١-٢٠٠٤، فإن جدوى نقل كل أو جزء من هؤلاء الموظفين إلى ميزانية البرنامج العادي خلال الفترة الثلاثية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ مسألة بحثها المجلس، ورأى ضرورة مواصلة الدمج التدريجي خلال الفترات الثلاثية القادمة، شريطة توافر الأموال.

٩-١-٣ بهدف تعزيز توسيع نطاق تأثير إدارة التعاون الفني على التنفيذ العالمي لقواعد وتوصيات الايكاو، ينبغي للايكاو أن تواصل إعطاء الأولوية والموارد اللازمة للإجراءات التصحيحية التي ستنفذ من خلال إدارة التعاون الفني. وعلى وجه الخصوص، فإن المبادرات الجديدة التي يتخذها المجلس لتوفير الأموال من مصادر خارجة عن الميزانية لكي تستطيع إدارة التعاون الفني أن تساعد الدول المتعاقدة في تنفيذ القواعد والتوصيات وسد الثغرات، لا سيما في مجالي سلامة وأمن الطيران، ضرورية لدعم نشاطات إدارة التعاون الفني.

٩-١-٤ أقرت الجمعية العمومية في دورتها الثالثة والثلاثين بأن انشاء شراكات مثمرة مع شركاء التمويل والدول المنتفعة يتطلب اعتماد هيكل جديد لإدارة التعاون الفني يقوم على أساليب ذات توجه تجاري في تنظيم الخدمات الإدارية وتشغيل التعاون الفني. وإن كانت إدارة التعاون الفني تعمل دائماً ضمن قواعد وإجراءات الايكاو على أساس مبدأ استرداد التكاليف، إلا أن هناك حاجة إلى إعطاء هذه الإدارة شيء من المرونة في معالجة بعض الإجراءات والتنظيمات الإدارية والمالية، مع توفير الضمانات الملائمة ضد المخاطر المحتملة، وذلك للوفاء باشتراطات الدول الممولة والأطراف الثالثة. وطبقاً لإجراءات الايكاو الحالية وآليات الموافقة القائمة، فإن استعراض هذه الإجراءات والأنظمة سيتم تنسيقه مع الإدارة القانونية وفرع الشؤون المالية، عند الاقتضاء، مع تقديم تغييرات مقترحة إلى المجلس للموافقة عليها، على أساس كل حالة على حدة حسبما هو ملائم.

٩-١-٥ لما كانت للعولمة والخصخصة واعتماد الاتجاهات التجارية آثار مباشرة على تنظيم ومراقبة واناذا القواعد القياسية لسلامة الطيران، فمن الضروري الأخذ علماً بأنه بموجب اتفاقية شيكاغو مازالت هذه المهام في نهاية الأمر من مسؤولية كل دولة متعاقدة على حدة. لذلك، من الضروري توفير خدمات التعاون الفني التابعة للايكاو إلى هيئات غير حكومية (عامة أو خاصة) المشاركة بصورة مباشرة في توفير خدمات الطيران المدني، وذلك بهدف تعزيز أهداف الايكاو. وسيكون من بين الأهداف الأساسية تغطية النشاطات التي كانت عادة تنفذها إدارات الطيران المدني الوطنية والتي صارت تخصص حالياً إلى حد ما، مع ضرورة الإبقاء على مسؤولية الدولة عن نوعية الخدمات المقدمة وامتثالها لقواعد وتوصيات الايكاو.

٦-١-٩ تعد الايكاو وظيفة تأمين الجودة استجابة لطلب صدر عن الجمعية العمومية في دورتها الثالثة والثلاثين، وتعد كخدمة تقدمها ادارة التعاون الفني بناء على طلب الدول المتعاقدة، للاشراف على المشاريع التي تنفذها الأطراف الثالثة خارج برنامج ادارة التعاون الفني للايكاو، وذلك على أساس استرداد التكاليف. وتُشجع الدول على الاستفادة من الخدمات المقدمة.

١٠- الأثر المالي للإجراء المقترح

١-١٠ يمول برنامج التعاون الفني من مساهمات مقدمة خارج ميزانية البرنامج العادي للايكاو، وتأتي هذه المساهمات عموماً من الدول المنتفعة نفسها. وبالنسبة للفترة الثلاثية ٢٠٠٥-٢٠٠٧، فإن تكلفة خمسة عشر موظفاً في البرنامج العادي الذين يمولون حالياً من ميزانية التعاون الفني (AOSC) ليست مدرجة في مشروع ميزانية البرنامج العادي، ولكنها مازالت تظهر في ذلك الجزء الخاص بميزانية التعاون الفني في ميزانية الفترة الثلاثية. وفيما يلي التكلفة الإضافية التقديرية لميزانية التعاون الفني (AOSC):

٢٠٠٥	٦٦٧ ٠٠٠ دولار أمريكي
٢٠٠٦	٦٨٦ ٠٠٠ دولار أمريكي
٢٠٠٧	٦١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع:	١ ٩٦٥ ٠٠٠ دولار أمريكي

٢-١٠ وكما هو مقترح في الجزء الخاص بميزانية التعاون الفني في ميزانية البرنامج العادي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ففي حالة حدوث عجز في الميزانية، إذا لم يكن هناك دعم مالي متوافر من البرنامج العادي، فإن برنامج التعاون الفني سيستخدم، كدعم إضافي، الفرق الإيجابي من عملية الشراء الآجل للدولارات الكندية، وهي أموال خارجة عن نطاق ميزانية البرنامج العادي، وكذلك ان اقتضى الأمر، رصيد الأموال المتراكم في صندوق برنامج التعاون الفني (AOSC) بعد ذلك، والبالغ في ٢٠٠٤/١/١ حوالي ٧,٣ مليون دولار أمريكي.

١١- الإجراء المعروض على الجمعية العمومية

١-١١ الجمعية العمومية مدعوة الى اعتماد مشروع القرار الجديد الوارد في المرفق بهذه الوثيقة.

المرفق

مشروع قرار الجمعية العمومية 13.2/1

القرار 13.2/1

تحديث السياسة الجديدة بشأن التعاون الفني

لما كانت الاجراءات نحو سياسة جديدة للتعاون الفني قد طبقت وأن قرار الجمعية العمومية A33-21 طلب الى المجلس أن يعد قرارا موحدًا بشأن جميع نشاطات التعاون الفني وبرامجه للنظر فيه.

وبما أن الدول المتعاقدة تدعو الايكاو على نحو متزايد الى تقديم المشورة والمعونة في تنفيذ القواعد القياسية والتوصيات وتطوير طيرانها المدني من خلال تعزيز ادارتها وتحديث بنيتها الأساسية وتطوير مواردها البشرية.

وبما أن المؤسسات التمويلية تتوقع من منفعدي المشاريع التي تمولها تنفيذًا سريعًا وفعالًا للمشاريع بالإضافة الى معلومات تفصيلية وفورية عن أنشطة المشاريع وأوضاعها المالية.

ولما كان تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي موجه لقطاعات انمائية غير الطيران المدني، وأن مساهماته المالية في أنشطة الطيران المدني انخفضت انخفاضًا شديدًا حتى وصلت الى مستوى يقل عن ٣ في المائة من برنامج الايكاو للتعاون الفني.

ولما كانت ادارات الطيران المدني لأقل البلدان نموا هي التي تحتاج الى أكبر قدر من الدعم على وجه الخصوص، ويجب في الوقت ذاته أن تعتمد في معظم الأحوال على المؤسسات المالية وقطاع الصناعة لتمويل مشاريعها للتعاون الفني.

وبما أنه خلال الفترات الثلاثية ١٩٩٦-١٩٩٨ و ١٩٩٩-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٤، اتبع نهج دمج ادارة التعاون الفني وتنفيذ مفهوم العدد الأساسي من الموظفين وتحسن الوضع المالي لادارة التعاون الفني بناء على ذلك.

وبما أنه توجد حاجة على أساس عاجل لاجراءات المتابعة والتصحيح الفعالة في اطار برنامج الايكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية لتقديم الدعم الى الدول لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها.

ولما كان التمويل الأساسي المقدم الى برنامج التعاون الفني من مصادر خارجة عن الميزانية بدأ في دعم ادارة التعاون الفني لمعالجة أوجه القصور المحددة من خلال عمليات التدقيق التي نفذت بموجب برنامج الايكاو العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP) وبرنامج الايكاو العالمي لتدقيق أمن الطيران (USAP).

فان الجمعية العمومية:

- ١ - **تؤكد من جديد** على أن برنامج التعاون الفني نشاط دائم توليه الايكاو أولوية، ويكمل دور البرنامج العادي في توفير الدعم الى الدول في التنفيذ الفعال للقواعد والتوصيات وخطط الملاحة الجوية الإقليمية، وفي تطوير بنيتها الأساسية لادارتها للطيران المدني ومواردها البشرية.
- ٢ - **تؤكد من جديد** على أن ادارة التعاون الفني هي احدى الوسائل الرئيسية التي تساعد الايكاو بها الدول في معالجة أوجه القصور المحددة من خلال أنشطة الايكاو في مجال التقييم والتدقيق.
- ٣ - **تؤكد** على أنه ينبغي تحقيق المزيد من دمج أنشطة الايكاو من خلال تحديد واضح لمهام وأنشطة كل ادارة، وتعزيز التعاون وتنسيق أنشطة كل منها وتجنب الازدواج والتكرار.
- ٤ - **تؤكد** على أنه ينبغي تعزيز برنامج الايكاو للتعاون الفني، في حدود الموارد المالية المتوفرة، على مستوى المكتب الاقليمي وعلى المستوى الميداني، بغرض السماح لادارة التعاون الفني بأداء دورها بمزيد من الكفاءة والفاعلية.
- ٥ - **تقر** بأنه، عن طريق توفير الأموال من مصادر خارجة عن الميزانية، ستسمح الايكاو لبرنامج التعاون الفني بالاستمرار وزيادة خدماته المقدمة الى الدول والمرتبطة بالسلامة والأمن والكفاءة في الطيران المدني، وبالإسهام بقدر أكبر في تنفيذ القواعد القياسية والتوصيات الصادرة عن الايكاو وتوصيات المجموعات الإقليمية للتخطيط والتنفيذ.
- ٦ - **تشجع** الدول على الاستفادة من خدمات تأمين الجودة التي تقدمها ادارة التعاون الفني، على أساس استرداد التكاليف، للإشراف على المشاريع التي تنفذها الأطراف الأخرى خارج ادارة التعاون الفني في الايكاو.
- ٧ - **تؤكد من جديد** قرار المجلس بنقل ١٥ موظفا يعملون في فرع الشؤون المالية وفرع شؤون الموظفين وتمول تكاليفهم حاليا من ميزانية تكاليف الخدمات الادارية والتشغيلية الى ميزانية البرنامج العادي بطريقة تدريجية خلال الفترة الثلاثية التالية، وذلك رهنا بتوافر الأموال.
- ٨ - **تقر** بالحاجة الى توسيع نطاق توفير الايكاو لخدمات التعاون الفني ليشمل الهيئات غير الحكومية (العامة أو الخاصة) المشاركة بصورة مباشرة في نشاطات الطيران المدني، وذلك تعزيزا لأهداف الايكاو لكي تغطي أمورا كثيرة، من بينها النشاطات التي كانت توفرها تقليديا الهيئات الوطنية للطيران المدني والتي صارت تخصص حاليا الى حد ما، على أن تواصل الدولة تحمل مسؤوليتها بموجب اتفاقية شيكاغو لضمان نوعية الخدمات المقدمة وامتثالها الى القواعد والتوصيات الصادرة عن الايكاو.
- ٩ - **تطلب** الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يعطي أولوية أكبر لتطوير قطاع النقل الجوي في البلدان النامية، وتطلب الى الرئيس والأمين العام والأمانة تكثيف الاتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لزيادة مساهمته في مشاريع الايكاو في مجال التعاون الفني.
- ١٠ - **تحث** الدول وشركاء الانماء الآخرين بما في ذلك صناعة الطيران والقطاع الخاص على المساهمة في آلية تمويل تنفيذ أهداف الايكاو التي ستمكنهم من المشاركة في تنفيذ مشاريع الايكاو الانمائية للطيران المدني.

١١ - **توافق** على أنه في حالة حدوث عجز بالميزانية، تستمر ميزانية البرنامج العادي في زيادة دخل تكاليف الدعم المحصلة من المشاريع لدعم برنامج التعاون الفني وفقا للاقتراح الوارد في الميزانية البرنامجية للمنظمة للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، رهنا بتوافر الأموال.

١٢ - **تكلف** المجلس بتقديم تقرير الى الدورة العادية المقبلة للجمعية العمومية بشأن تنفيذ هذا القرار.

١٣ - **تقرر** أن يحل هذا القرار محل قرار الجمعية العمومية A33-21 ويلغيه.

- انتهى -